

# محمد نجيب بوليف الوزير المكلف بالنقل يعلن عن فشله في تدبير القطاع

للبضائع أتسم قبل سنة 2003 بغياب رؤية واضحة للإصلاح، وهو ما أدى إلى ارتجالية في بروز مشروع إصلاح النقل الطرقي للبضائع وأضاف المتأحدث أن هناك حاجة إلى ضرورة اعتماد شراكة بينية على الثقة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحقيق تطلعات المهنيين. وعلى الرغم من أن قطاع النقل الطرقي للبضائع عرف تطوراً كبيراً، إذ يؤمن نقل ثلاثة أرباع البضائع على الصعيد الوطني، و7 في المائة من حجم البضائع التي تدخل في إطار المبادرات الخارجية، إلا أن القطاع ما زال يعاني من اختلالات، وفترة عدد المقاولات غير المهيكلة مما جعل الوزير المكلف لتدبير القطاع محمد نجيب بوليف يدق ناقوس الخطر، معلناً عن فشله ويطلب من المهنيين تقديم اقتراحات وحلول يمكن أن تجد طريقها إلى التنفيذ العاجل.

محسوسة بالشكل الجيد، مما جعل إشكالات جديدة تطفو على السطح خاصة ما يتعلق بالجانب الجزري وكل ما يتعلق عموماً بقانون السير، وإن التغلب على هذه المشاكل يتطلب إجراءات وتدابير قد يتضمنها عقد برنامج مستقلٍ من شأنه أن يدفع بالقطاع نحو المهنية والتنافسية والتقلص قدر الإمكان من القطاع غير المهيكل وخلق فاعلين مهنيين في مستوى رفع التحديات على الجوانب اللوجستية. وبحسب مؤشرات نمو القطاع، التي تضمنها عرض قدم بالمناسبة حول تقييم إصلاح قطاع النقل الطرقي للبضائع، فإن عدد المقاولات العاملة بالقطاع انتقل من 2800 سنة 2003 إلى 20 ألفاً و 808 سنة 2006 ليستقر هذا العدد في حدود 41 ألفاً و 610 سنة 2014. من جهةٍ قال رئيس فيدرالية النقل، التابعة للكونفدرالية العامة للمقاولات المغرب، إن إصلاح قطاع النقل الطرقي

**زينب الدليمي** نظمت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك يومه الاثنين بالرباط يوماً دراسياً خاصاً لتقديم إصلاح قطاع النقل الطرقي للبضائع (2003 / 2013) خلص فيه أن أكثر من 40 ألف مقاولة تنشط في هذا القطاع الذي يكتسي أهمية محورية على الصعيد الاقتصادي والتنموي، 87 بالمائة منها تتوفّر على شاحنة أو شاحتين فقط. وبحسب مصدر حكومي أنه رغم الجهود المبذولة فإن نتائج الإصلاح ظلت دون مستوى التطلعات بسبب عدم انخراط مختلف المتدخلين في عملية الإصلاح وأختلاف الرؤى والتصورات، وهو ما أدى إلى عدم بلوغ الأهداف المنشودة. مضيقاً أن القطاع عرف خلال عشرية الإصلاح دخول مدونة السير حيز التنفيذ مع ما تضمنته من إجراءات لم تكن